

وهو وجه اختاره المتأخرون من اصحاب الشافعي قال النووي في شرح
المهذب وهذا الوجه قوي جدا وعرف ابن سبويه انه يجوز الجمع من غير
مرض ولا خوف لما جاء ما لم يتخذ عادة واختار ابن المنذر وجماعته جواز
الجمع في الخوف غير خوف ولا مرض ولا مطر **باب صلاة الجمعة**

اجمعوا على ان صلاة الخوف ثابتة الحكم بعد موت النبي صلى الله عليه وسلم
وحتى بعد المذبذب قال ابو بنسوة وعمر بن يوسف انها كانت مخصوصة
 برسول الله صلى الله عليه وسلم واجمعوا على انها في كل ركعة وفي كل ركعة
 ركعتان وان تقولوا ان جميع كصفاة المروءة عن النبي صلى الله عليه وسلم
 في صلاة الخوف معدة بها وانما الخلاف بينهم في الترجيح **فصل** ولا يجوز
صلاة الخوف في القتال المظفر الاعذار حنيفة ويجوز جماعة وفرادى
 وقال ابو حنيفة لا تفعل في جماعة ويجوز في الضرر فيصلي بها بغير ركعتين
 وبالاخرى ركعتين عند الثلاثة وقال مالك لا تصلي صلاة الخوف في
المظفر واجاز اصحابه ذلك **فصل** واختلغوا في الصلاة حال الخوف كما اذا
تم القتال واستند الخوف فقال ابو حنيفة لا يصلي في هذه الحالة ويؤتي
الصلاة الى ان يقدرها وقال مالك وكشافعي واحمد لا يخرجون بل يصلون
على حسب الحال ويجزئهم اذا صلوا كيف ما امكروا وبالاوركان استقبلوا
القبلة وغرو مستقبلها يوتون في الركوع والسجود ويسلمون على النبي صلى الله عليه وسلم
كسائر صلواته في صلواته في صلواته وكشافعي في اظهر قوله واحمد
هو سنة غيره ولو صلوا قال مالك وكشافعي في اظهر قوله وان تقولوا
على ان اذا لم يردوا ان يظنوا انهم في حال الخوف ان صلوا ان صلوا ان صلوا
الذي قال الشافعي وابنه عن احمد **فصل** وانفقوا في صلاة الجمعة لان

ليس الخوف في الحرب واعتلوا في ابيسه في الحرب فاجاز مالك ومالك بن اعين
وابو يوسف ومحمد بن كرهمة ابو حنيفة واحمد واستعملوا الخوف في الجوار عليه والاستئنا
الدهرام كالصلاة بالانفاق ويجوز عن ابو حنيفة ان يضر الخوف بهما ليس
باب صلاة الجمعة اتفقوا على ان صلاة الجمعة فرض
واجب على الايمان وعلموا من قال في غير كفاية وانما تجزئ على المقيم ولا يضر
مسافرا بالانفاق ويجوز عن الزهري والفقهاء وجوبها على المسافر اذا سمع كذا
ولا يجب ذلك على من لا يعبد ولا مسافرا ولا امرأة الا في رواية عن احمد في
العهد خاصة وقال احمد ويجزئ من لا يجزئ من قال ابو حنيفة في الانفاق
فان وجد وجه وجبت عنده ما لك وكشافعي واحمد قال ابو حنيفة **فصل**
وسكان خارج المصر في موضع لا يجب فيه الجمعة وسع النداء بعد العشاء
الى ليلة العيد ما لك وكشافعي واحمد وقال ابو حنيفة من سكن خارج لم يضر
فلا جنة عليه وان سمع النداء ولا يجتمع عليه كالسافر المار ببلد في جماعة
يجزئ من فعل الجمعة والظهور بالانفاق وهل تكن القهر في جماعة يوم الجمعة في
حق فلا يكتد بان المار قال ابو حنيفة يكره وقال مالك وكشافعي واحمد لا يكره
قال الشافعي **فصل** اذا اتفق يوم عيد ويوم الجمعة فالاصح عند مالك
ان الجمعة لا تسقط عن المار ببلد بصلاة العيد واما من حضر اهل القرية والواحد
عيد سقطوا عنهم ما اذا صلوا العيد جاز لهم ان ينصرفوا ويتركوا الجمعة قال
ابو حنيفة يجوز بل الجمعة على اهل البلد والقرية ايضا وقال احمد لا تجزئ الجمعة على
اهل القرية ولا على اهل البلد سقطت الجمعة بصلاة العيد ولا على
القرية وقال حنيفة سقطت الجمعة على اهل القرية في يوم الجمعة بعد العيد
الا العصر **فصل** وكان من اهل الجمعة **فصل** كسفر بعد الزوال لم يجزئ الا ان



ليس